العلاقة بين النمو الحضري والمخططات العمرانيَّة لمدينة سرت

م. مفتاح رمضان علي
مصلحة التخطيط العمراني – طرابلس

1- المقدمة:

تعتمد ليبيا في سياستها التخطيطية المكانية على نظام التخطيط المتوالي، الذي يبدأ من التخطيط على المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي ثم على المستوى الإقليم الفرعي كما في الشكل رقم (1) وصولاً إلى التخطيط الحضري الذى يشمل إعداد مخططات المدن والقرى بمختلف مستوياتها.

الشكل (1) الاقاليم التخطيطية في ليبيا.

المصدر: موقع ويكيبديا https://ar.wikipedia.org/wiki.

2. مراحل التخطيط التي مرت بها ليبيا:

- المرحلة الأولى غطت الفترة من 1968 إلى الفترة 1988 م.
- المرحلة الثانية غطت الفترة من 1980 إلى 2000 م.
- في الفترة الحالية جارى العمل على إعداد المرحلة الثالثة [1].

1.2. المخطط الاول (1968 – 1988):

تم تكليف عدة شركات أجنبية استشارية لإعداد مجموعة من المخططات وهى كالتالي:-

- مؤسسة وايتنج (طرابلس – بنغازي – سبها).
- مؤسسة دوكسيادس (المدن في الشرق الليبي) .
- مؤسسة اركتكشلر بلاننج (محافظة الزاوية – غريان).
- مؤسسة ماجى مارشال مكملان وليوكا (محافظة مصراته – الخمس).

2.2. المخطط الثاني (1980 – 2000):

لقد تم إعداد المخطط الوطني من قبل أمانة البلديات والتخطيط وفريق من الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وتكليف المكاتب الاستشارية الأربعة بإعداد المخططات الإقليمية والأقاليم الفرعية والمخططات الحضرية، ولم يستكمل إعداد المخططات التفصيلية والمكاتب الاستشارية هي: –

(1) مصلحة التخطيط العمراني، السياسة الوطنية المكانية 2006-2030

- مؤسسة بولسرفيس (اقليم طرابلس).
- مؤسسة دوكسيادس (اقليم بنغازي).
- مؤسسة فنماب (إقليم سبها).
- ائتلاف مؤسسة فنماب وسيير بلان (إقليم الخليج).

3.2. المخطط الثالث (2000- 2025):

مازال العمل جارى في إعداد هذه المخططات إلى الآن مع العلم أنَّ نهاية إعداد المخطط هي نهاية سنة 2008م، لكن للأسف نحن الآن في نهاية سنة 2017م والعمل لم يستكمل، ولقد عقد العديد من الاجتماعات لوضع الحلول العلمية من أجل استكمال

المشروع، كما تم الحصول على جميع الموافقات بما فيها موافقة ديوان المحاسبة مشروطة بتوفير ميزانية المشروع.

لقد تم مخاطبة الحكومة الحالية لتوفير المطلوب، نأمل منهم توفير ذلك لأن المطلوب مشروع وطني يضع حلول للعديد من المشاكل. تم تكليف المكاتب الاستشارية التالية:-

- المكتب الوطني الاستشاري (اقليم طرابلس).
- مكتب العمارة للاستشارات الهندسية (إقليم بنغازي).
- مكتب الاستشاري الهندسي للمرافق (إقليم سبها).
- مكتب الجامعة للاستشارات الهندسية (إقليم الخليج).

يتم تنفيذ المخططات من خلال مصلحة التخطيط العمراني التي تم إنشاؤها بقرار رقم 18 لسنة 1993، وتتكون المصلحة من ديوان (الإدارة العامة) والفروع والمكاتب كما في الشكل رقم (2)، من خلال ذلك يتم تنظيم عمل المصلحة والمخططات ومتابعة وإعداد وتطبيق الإعمال التخطيطية، ويقوم بهذا العمل الجهاز الإداري الذي يقوم به الموظفون الفنيون والإداريون، تتوزع على الديوان والفروع والمكاتب، وتضم ديوان المصلحة عدة إدارات منها الإدارات الفنية التالية إدارة (التخطيط الحضري والتخطيط الطبيعي أو (الإقليمي) كما في الشكل رقم (3).

3. القوانين واللوائح المعمول بها حالياً وسابقاً:-

- قانون رقم 5 لسنة 1969م بشأن تخطيط وتنظيم المدن والقرى وتعديلاته.
- قانون رقم 116 لسنة 1973م تنظيم التطوير العمراني.
- قانون رقم 3 لسنة 2001م بشأن التخطيط العمراني.
- لائحة استعمالات الأراضي الصادر مع المخطط الاول 1968-1988م.
- لائحة استعمالات الأراضي الصادرة في التسعينيات.

الشكل (2) يوضح علاقة المستويات الإدارية مع مصلحة التخطيط العمراني.

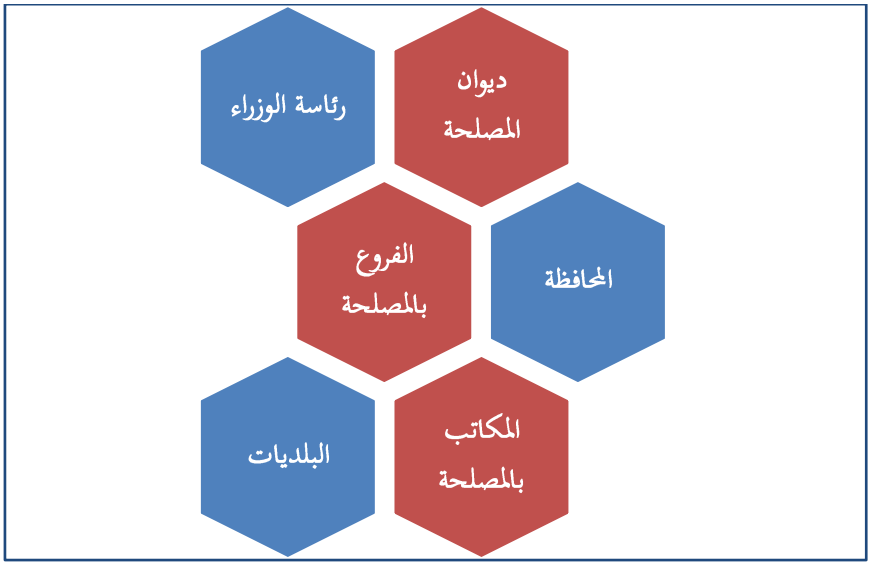

الشكل (3) يوضح إدارات مصلحة التخطيط العمراني.

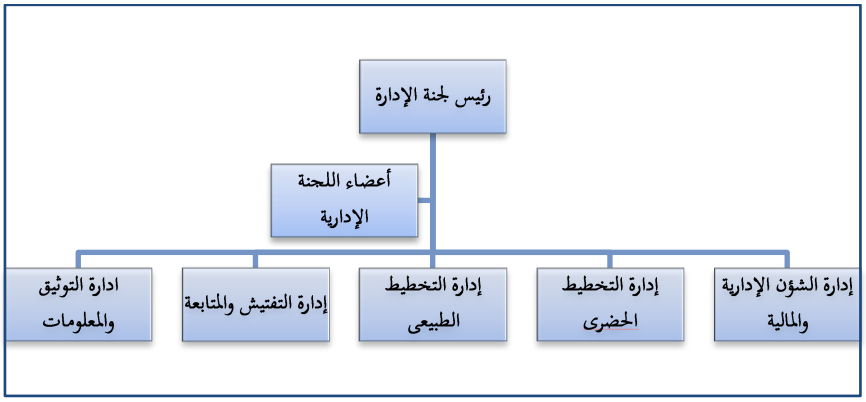

4. أهداف التخطيط العمراني في ليبيا:

تتطلع مصلحة التخطيط العمراني إلى تحقيق الأهداف الواردة في قانون رقم 3 لسنة 2001م وهي:-

- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية والبشرية مكانياً.
- تحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي بين المخططات الإقليمية والمحلية والحضرية.

- توجيه النمو السكاني داخل المخططات الإقليمية والمحلية والحضرية.
- تحديد وظائف المخططات الإقليمية والمحلية والمخططات الحضرية وخصائصها.
- الاستغلال الأمثل للأراضي وحماية الأراضي الزراعية من الزحف العمراني.
- الحد من الهجرة إلى الحواضر والمدن الكبرى وتشجيع الهجرة العكسية.
- تطوير التجمعات السكانية والحد من الانتشار العشوائي وتنمية المناطق المتخلفة عمرانياً،
- ضمان تنفيذ شبكات المرافق العامة بشكل يتناسب مع حجم المخطط، وبما يتمشى والنمو السكاني.
- توفير متطلبات السكن والمرافق الاجتماعية والاقتصادية بشكل يتناسب مع النمو السكاني.
- تنظيم سكان الأرياف وتوطينهم، ومراعاة المتطلبات الضرورية لهم.
- المساهمة في حماية البيئة باستخدام الأساليب العلمية.
- المحافظة على المناطق الأثرية والتاريخية وحمايتها، وتنمية مناطق الجذب السياحي والمناطق المتاخمة لشاطئ البحر.
- المحافظة على الطابع المعماري المحلي[2].

5. الدراسة النظرية:

1.5. التخطيط الوطني:

يحدد هذا التخطيط السياسة العامة للدولة، في مجالات الإسكان والمرافق والتعليم والصحة والترفيه والصناعة والزراعة،كما يوضح هذا المستوى من التخطيط السياسة الوطنية لتوزيع المجتمعات العمرانية الحضرية والريفية سواء كانت مركزية أو فرعية، وكذلك أحجامها وتوزيعها وعلاقتها ووظائفها ببعضها البعض في شكل سياسة وطنية شاملة.

يرتكز التخطيط الوطني على النواحي الاجتماعية والاقتصادية للدولة، مثل توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات والأنشطة بهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية[3].

2.5. التخطيط الإقليمي:

التخطيط الاقليمي هو مستوى من مستويات التخطيط، وهو همزة الوصل بين التخطيط القومي الشامل والتخطيط المحلي فهو عباره عن تخطيط شامل علي مستوي جغرافي محدد بسبب اختلاف خصائص أقاليم الدولة ديموجرافيا واختلاف الأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف معدلات النمو بينها. وبالتالي فإن تنمية الأقاليم وتحقيق التوازن والتنسيق والتكامل بين القطاعات المختلفة يؤدى إلى تحقيق أعلي معدل للتنمية الشاملة.

- الدراسات البيئية والطبيعية.
- الدراسات الاجتماعية.
- الدراسات الاقتصادية.
- الدراسات العمرانية.

يمكن تعريف الإقليم كمفهوم شامل بأنه : حيز مكاني ذو حدود واضحة سواء كانت طبيعية أو من صنع البشر، تتوافر به خصائص بيئية وطبيعية مشتركة، تتواجد به مجموعات اجتماعية متجانسة وأنشطه اقتصادية متكاملة، تسكنه مجموعه من التجمعات العمرانية ذات الأحجام المختلفة وتربطها علاقات متبادلة [3].

6. التخطيط العمراني:

يمكن إعطاء تعريف مبسط، للتخطيط العمراني، وذلك باعتباره أداة ووسيلة لتحقيق المصلحة العامة، لكافة قطاعات المجتمع وفئاته، من خلال وضع تصورات ورؤى لأوضاع مستقبلية مرغوبة ومفضلة، لتوزيع الأنشطة والاستعمالات المجتمعية في المكان الملائم وفي الوقت المناسب، وبما يحقق التوازن بين احتياجات التنمية في الحاضر والمستقبل القريب، من ناحية، وبين احتياجات التنمية لأجيال المستقبل البعيد، من ناحية أخرى، أي تحقيق ما يعرف بالتنمية المستدامة [3].

1.6. التخطيط الريفي:

وقد حظي السكن الريفي باهتمام الجغرافيين منذ عام 1925م، حينما تناول الجغرافي الفرنسي ديما نجون Demangeon مفهوم جغرافية السكن الريفي ومنهجه. وبعد ذلك

أحرزت دراسة جغرافية السكن الريفي تقدماً كبيراً في ألمانيا وفرنسا وهولندا وبريطانيا. وقد تركزت تلك الدراسات، على فهم وتحليل البيئات الريفية المعاصرة ومشكلاتها، وخاصة تحليل الظروف التاريخية والحضارية التي نمت وترعرعت في ظلها الأنماط السكنية واللاند سكيب الريفي. كما تعالج جغرافية الريف حالياً نشأة المساكن الريفية وأنواعها الدائمة وغير الدائمة، والعوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية التي تؤثر في توزيع القرى بالريف وأنماطها، بالإضافة إلى أنماط المسكن الريفي وصفاته، ومكوناته وارتفاعه، والتنوع الإقليمي للمساكن الريفية بوجه عام، بالإضافة إلى دراسة سكان الأرياف، ونشاطهم الاقتصادي وعلاقاتهم بالمدن، وإبراز دور المدينة كخلية فاعلة في إقليمها الوظيفي، الذي يضم كل المراكز العمرانية المستفيدة من خدماتها المركزية.[4]

2.6. التخطيط الحضري:

مراحل اعداد المخططات الحضرية:

المرحلة الأولى: التخطيط الهيكلي: ويكون على مستوى المدينة، وهذا التخطيط يتعامل مع كل العناصر الطبيعية الواقعة في نطاق الوحدة المحلية ككل وليس كجزء منها، وذلك في إطار التخطيط الإقليمي للإقليم الذي تقع فيه. ويتكون التخطيط الهيكلي من مجموعة خرائط تصنف كما في خريطة مخطط مدينة الخمس التي توضح استعمالات الأراضي ويتكون المخطط الهيكلي من عدة دراسات وهى كالتالي:

أ- خرائط استعمالات. ب- خرائط شبكة الطرق. ج- خرائط موقع الخدمات العامة.

الشكل (4) توضح توزيع استعمالات الأراضي في المخطط الهيكلي.

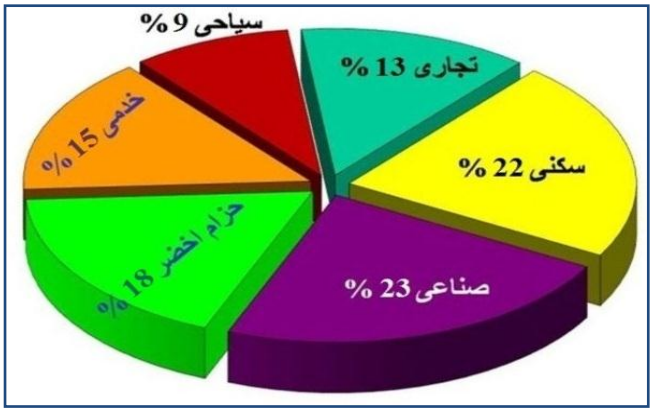

المرحلة الثانية: التخطيط التفصيلي: هو التخطيط الذي يعد لجزء من المدينة حيث يتم فيه إعداد مشروعات التخطيط التفصيلي للمناطق التي يتكون منها التخطيط الهيكلي للمدينة أو القرية، لذلك فهو يخطط جزء من المدينة،أو المدينة بالكامل، وتصنف الاستعمالات التخطيطية وفق الشكل (5) كالتالي:

الشكل (5) تصنيفات استعمالات الأراضي للمخطط التفصيلي وفق لائحة
استعمالات وتصنيف المناطق مصلحة التخطيط العمراني

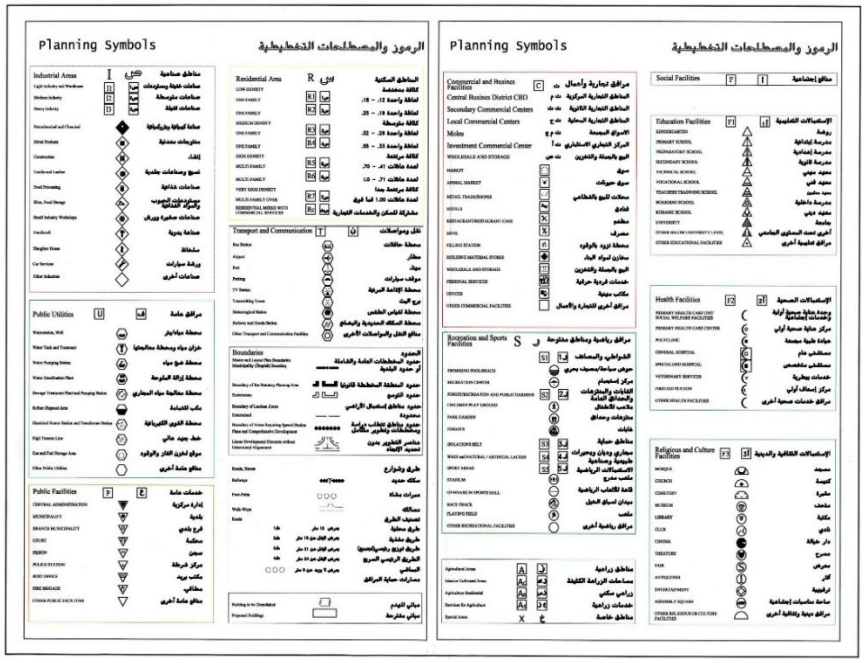

المرحلة الثالثة: التصميم الحضري: وهو التصميم الذي يدرس تنسيق المواقع في المدينة، مثل تصميم أنواع الممرات والمواد المستخدمة لأرضيات المدينة والواجهات الحضرية وارتفاعات المباني sky line والمحافظة على الهوية والطراز التاريخي والمعماري للمدينة، وهو يعتبر الحلقة التي تربط بين المخططات التفصيلية والمشاريع المعمارية.

المرحلة الرابعة: تخطيط المشروع المعماري: وهو التخطيط المتميز للمشاريع المتخصصة، مثل مشاريع المباني الإدارية أو المشاريع السكنية التنموية أو المشاريع التجارية.

7. النمو الحضري:

لقد شهدت المدن الليبية نمواً سكانياً سريعاً كما في الجدول (1) والشكل (6)، زادت نسبة النمو الحضري عن نسبة النمو العام للسكان منذ بداية اكتشاف النفط في أواخر الخمسينات إلى عوامل أخرى منها، النمو الحضري يقصد به هو النمو السكاني والنمو العمراني في مدينة أو حاضرة.

- أصبحت المدن تتوسع بأشكال مختلفة تتأثر في ذلك بعدة عوامل (طبيعية واقتصادية واجتماعية وغيرها).
- أصبحت المدن المصدر الرئيسي في توفير البيئة المناسبة للفرد والأسرة والمجتمع.
- أصبحت المدن الوجهة الحضرية تتوجه إليها الأنظار للسكن فيها.
- أصبحت المدن المركز العلمي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي.
- أصبحت المدن مجال اهتمام الخبراء والباحثين والمهتمين.

التحضر في بلادنا ظاهرة قديمة فلقد سكنت المدن منذ أقدم العصور، فكل الحضارات التي قامت على شواطئ البحر المتوسط كانت قد أنشأت مدناً، ومعظم هذه المدن مازالت قائمة مثل طرابلس وبنغازي، ومن خلال تتبع التاريخ الحضري الذي تطور من خلال أنظمة المدن التاريخية والقديمة في ليبيا كالتالي: الإغريق – الفنيقين – الرومان – البيزنطيين – العرب – العثمانيين – الايطاليين (5)، لقد شهدت ليبيا التحضر منذ بداية ظهور النفط الليبي، حيث ما يقارب أو ما يفوق (90%) وفق الشكل (7) من عدد السكان يقطنون المدن، ويلاحظ ذلك من خلال تزايد أحجام المدن وخاصة في كلٍ من طرابلس وبنغازي، كما اختلف الباحثون والمختصون والمهتمون في توزيع المنظومات الحضرية، ولكن يعتبر توزيع الأمم المتحدة للمنظومات الحضرية من أفضل التوزيعات الجغرافية للمدن، حيث تمت فيه مراعاة العوامل الطبيعية والاقتصادية والثقافية [5].

جدول (1) التعدادات السكانية للسنوات 1973–1984–1995–2006–2012م.

1973م	1984م	1995م	2006م	2012م
2.052.372	3.231.059	4.389.739	5.324.000	5.878.100

المصدر: مصلحة الاحصاء والتعداد، طرابلس.

الشكل (6) التعدادات السكانية للسنوات 1973 – 1984 – 1995 – 2006 – 2012م.

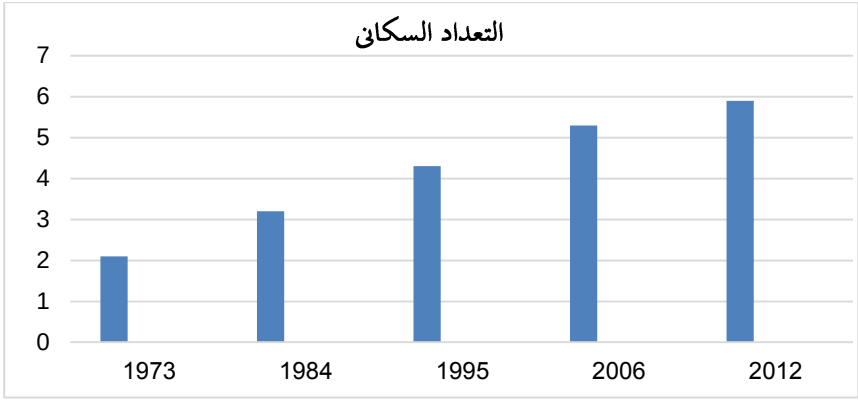

الشكل (7) يوضح نسبة الحضر والريف في السنوات 1973-1984-1995-2006م.

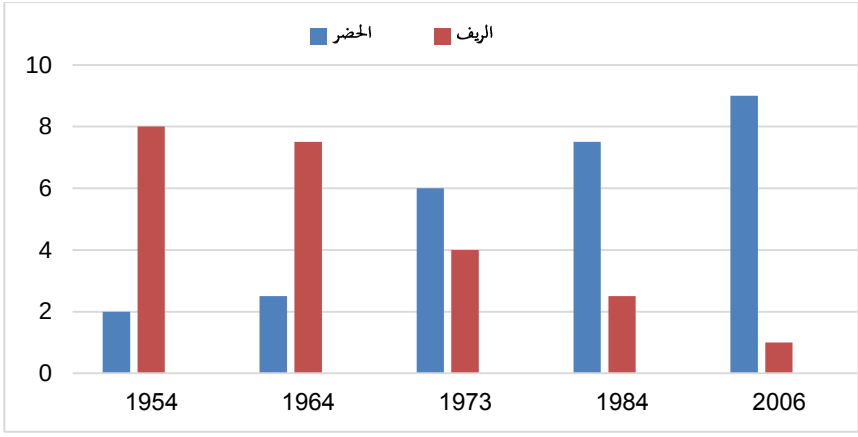

يتركز أغلبية السكان الليبيين في المدن وخاصة في بنغازي وطرابلس، ولقد صنف الدكتور سعد القزيري وفق تعداد السكان 1973 و1984م المدن إلى الآتي:

- المجموعة الأولى المدن الكبرى (أكثر من 100.000) نسمة.
- المجموعة الثانية المدن المتوسطة (100.000-30.000) نسمة.
- المجموعة الثالثة المدن الصغيرة (30.000-2.000) نسمة.
- المجموعة الرابعة: تجمعات السكانية وتشمل بقية التجمعات العمرانية التي يصل عدد سكانها إلى أقل من 2000 نسمة.

لكن مع تزايد عدد السكان وخاصة في المدن الكبيرة تغيرت هذه المدن وأصبحت مدن كبيرة تصل فيها بعض المدن إلى ميتربوليس، ويمكن معرفة ذلك من خلال الجدول (2) والشكل (8) التالية:

الجدول (2) التعدادات السكانية للمدن للسنوات 1973-1984-1995-2006-2012م.

السنوات	طرابلس	بنغازي	سبها	مصراته	سرت	بقية المدن
1973	615.160	266.190	33.270	45.210	16,710	1.040.352
1984	964.980	442.860	69.150	111.030	35.270	1.551.439
2006	991.828	619.119	117.908	509.688	269.718	2.508.261
2012	1.108.500	691.700	132.4	568.900	146.300	3.075.500

المصدر: مصلحة الاحصاء والتعداد، طرابلس.

الشكل (8) مقارنة بين التعدادات السكانية للمدن للسنوات 1973 - 1984 - 2006 - 2012م.

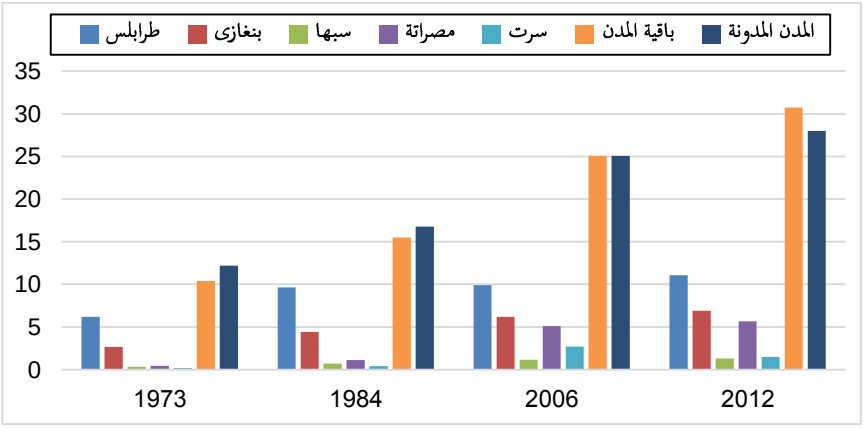

8. المخططات الحضرية الجيل الثاني:

من خلال الجدول (3) والشكل البياني (9) يوضح لنا المساحة الحضرية في سنة 1980م، والمساحة التقديرية للمخطط 2000 الواردة في المخطط الوطني الطبيعي للجيل الثاني، والمساحة التقديرية من صور الأقمار الصناعية (Google Earth) حيث تصل نسبة مساحة مخطط طرابلس 2000 من مساحة جميع المخططات في ليبيا 18% وبالنسبة إلى مخطط مدينة بنغازي 2000 يصل ما يقارب عن 10% .

الجدول (3) يوضح المساحات الحضرية 1980م ومساحات المخططات الحضرية 2000م.

	1980	النسبة من المساحة الاجمالية	2000	النسبة من المساحة الاجمالية	المساحة التقديرية للوضع القائم 2017 ديسمبر	النسبة من المساحة 2000
ليبيا	23720	0	90897	0	90897	0
طرابلس	9923	%41	16442	%18	31758	%35
بنغازي	4096	%17.2	8885	%9.8	12655	%14
سرت	506	%2.1	751	%0.9	6000	%7

الشكل (9) يوضح المساحات الحضرية 1980م و2017م ومساحات المخططات الحضرية 2000م.

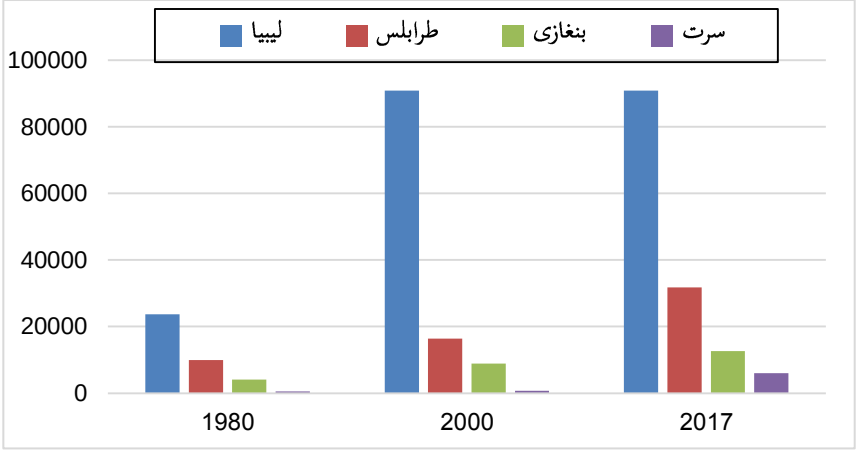

9. هيراكية المدن:

لقد صنَّف العديد من الباحثين هرامية المدن في ليبيا على أساس عدد السكان، ومنهم من اعتمد على نظرية معينة في تحديد تدرج المدن، ولكن في هذا البحث سوف نحاول استعراض بعض من النظريات العلمية التي تطرقت إلى هذا الموضوع على سبيل المثال. وتتركز منهجية إعداد الدراسات الإقليمية على دراسة الأنشطة والعوامل بجميع أنواعها للتوصل إلى عدة نتائج من أهمها هيراكية المدن، وهذه الدراسات تحتاج إلى وقت طويل للوصول الى المؤشرات والنتائج الإرشادية لاستكمال الدراسات التخطيطية، وهنا نحاول استحداث نموذج للمساعدة في إعداد هيراكية المدن تتمثل في ثلاثة جوانب منها (الحجم، الوظيفة، المسافة) من الأمثلة العالمية النظريات التالية:

- قانون المدينة الأولي (مارك جيفرسون) بعد أن درس معظم عواصم العالم ومدنه الكبرى قد لاحظ أن المتوسط العام لسكان المدينة الثانية يمثلون ثلث المدينة الأولى، بمعنى إذا كان نسبة سكان المدينة الأولي 100 نسمة، تكون 30، إن سكان المدينة الثالثة "1\1 ، 1\3 ، 1\5".
- قاعدة زيف أنه رتب المدن في إقليم ما ترتيباً تنازلياً حسب عدد السكان تبعاً لسلسلة 1، 1\2 ، 1\3 ، 1\4 ،1\5 ، 1\ن .
- نظرية الأماكن المركزية Central Places: فضل (كريستلر) عن استخدام (settlement - Central Places) ويوضح أن المكان المركزي يعني درجة وظيفية، لا ترتبط أهمية المركز المكاني بعدد السكان، وتكون أهمية المكان المركزي وفقاً لامتداد المساحة التي تخدمه "تعني أهميتها النسبية المتعلقة بوظائفها التي تمارسها" [6].

يمكن تقديم فكرة تشترك فيها الثلاثة مقاييس التالية (الحجم والوظيفة والمسافة) والخروج بفكرة المصفوفات (FUNCATION,DISTANCE SIZE,). التعامل بطريقة المصفوفات والنقاط ومن خلال ذلك يكون الترتيب في أحجام المدن يمكن أن يشبه الهرم الذي تتسع قاعدته من المدن الصغيرة، وكلما اتجهنا إلى القمة نقص عدد المدن، ويعرف بالترتيب الهرمي أو الهيراركية (Hierarchy) .

الشكل (10) المسافات بين المدن في المنظومة الحضرية.

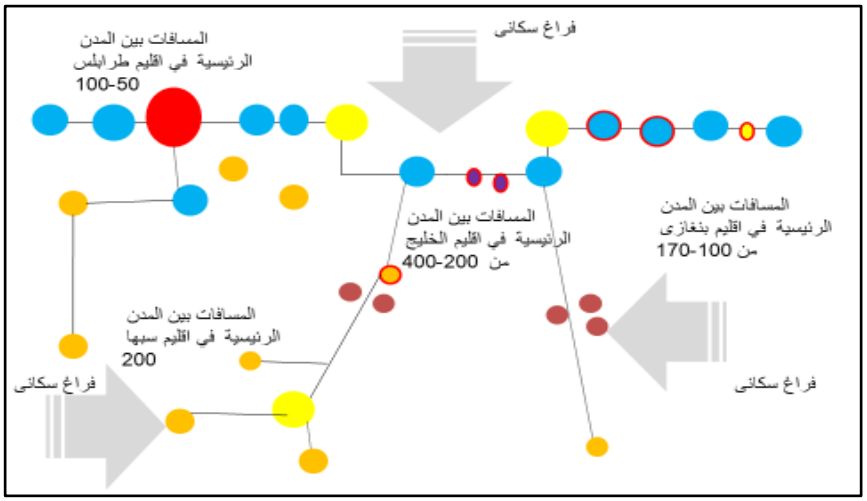

الجدول (4) يوضح الخدمات والسكان للمدن

الجدول (4) يوضح الخدمات والسكان للمدن.

الترتيب	المدن	الخدمات	السكان
الاول	طرابلس	عاصمة ليبيا مراكز تركز الخدمات السياسية والادارية	اكثر من 1,5 مليون نسمة (1,8 مليون =2011)
الثانى	بنغازى – سبها - سرت	مراكز خدمات اقاليم رئيسية ومراكز خدمات ادارية وتجارية وصناعية	مليون نسمة الى 350الف نسمة
الثالث	الزاوية – البيضاء – طبرق – مرزق – درنة – الخمس – اجدابيا – سرت – زليتين – زوارة – غريان – المرج – دالوت – أوباري -	مراكز اقليمى تخطيطية قرعية ومركز خدمات ادارية وتجارية وصناعية وتعليمية وصحية	من 350 الف نسمة الى 100 الف نسمة
الرابع	الكفرة – صبراتة – صرمان – الجميل – ترهونة – مسلاتة –بنى وليد – غدامس – براك – هون –يفرن – الابيار – العجيلات –شحات – العزيزية –القره بوللى – ودان – غات –أمساعد-جالو-البريقة	مراكز محلية ادارية	من 100 الف الى 50 الف نسمة

من خلال النظريات العلمية والشكل (10) والجدول (4) يتضح لنا مدى أهمية الموقع الجغرافي لمدينة سرت حيت تقع بمنتصف البلاد وتقع على الساحل البحري، وترتبط بالمدن والتجمعات العمرانية في الجنوب، وبهذا الموقع الطبيعي تعتبر حلقة وصل بين الشرق والغرب، بالإضافة إلى ربط الصحراء بالساحل ،كما أنَّ المخطط الطبيعي للجيل الثاني والمخطط الإقليمي جعل منها المركز في إقليم الخليج الرئيسي.

10. سرت:

تقع مدينة سرت في وسط ليبيا على مسافة 465 كم إلى الشرق من مدينة طرابلس وعلى مسافة 565 كم إلى الغرب من مدينة بنغازي وفق الشكل (11) وتتركز فيها الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وتشهد في هذه الفترة دمار نتيجة الحروب التي شهدتها المدينة.

الشكل (11) يوضح مسافات الطرق بين المدن.

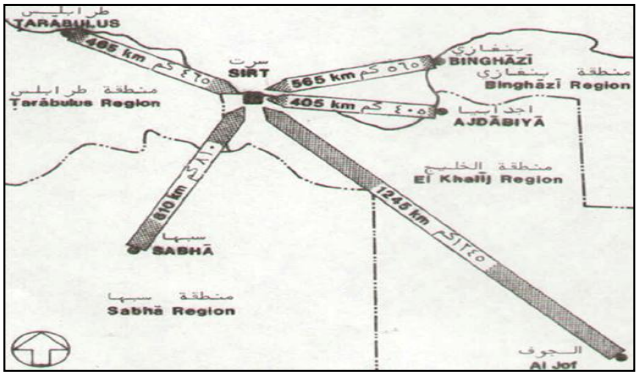

وتحيط بالمدينة عدة تجمعات عمرانية، منها الزراعية والتي تتمثل في الوديان الجارية من الجنوب الى الشمال والمتمثلة في وادى العقر و وادى هراوة و وادى تلال ووادي جارف ووادي تامت وفق الشكل (12)، بالإضافة إلى التجمعات و الموانئ النفطية والمتمثلة في ميناء راس الانواف وميناء السدرة والتي تعتبر من أكبر الموانئ النفطية المصدرة للنفط.

الشكل (12) يوضح التجمعات العمرانية والأودية.

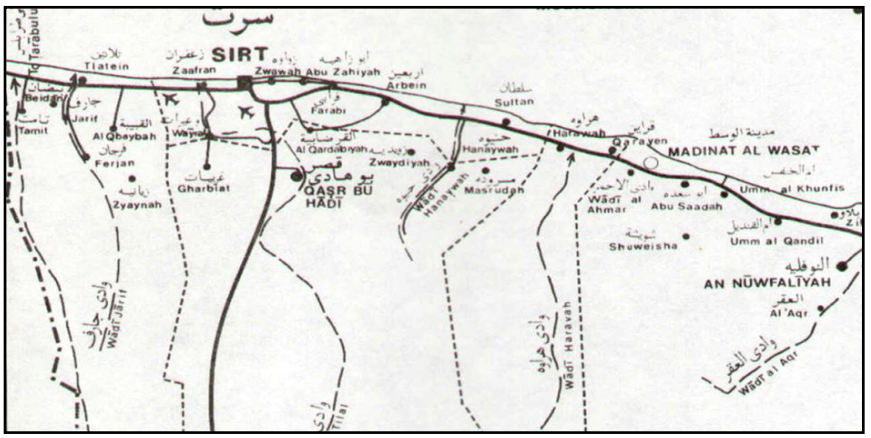

1.10. استعمالات الأراضي:

نجد من خلال مخطط 1981- 2000 م أنَّ إجمالي مساحة مخطط 2000 م تساوى 1327.2 هكتار، حيث إن المخطط يشتمل على الاستعمالات الموضحة في الجدول (5) كالتالي:-

الجدول (5) يوضح استعمالات الأراضي لمدينة سرت.

بيان استعمالات الأراضي	مساحة المخطط المعتمد سنة 2000م	النسبة المئوية
سكني	565.8	42.63
تعليمي	91.8	6.92
صحي	41.7	3.14
ديني ثقافي	12.7	0.96
مباني عامة	83.6	6.30
تجاري	42.7	3.22
صناعي	1.6	0.12
سياحي رياضي ترفيهي	134.3	10.12
المرافق العامة	17.5	1.32
النقل والمواصلات	142.3	10.72
الحزام الأخضر	193.2	14.56
الإجمالي	**1327.2**	**100.00**

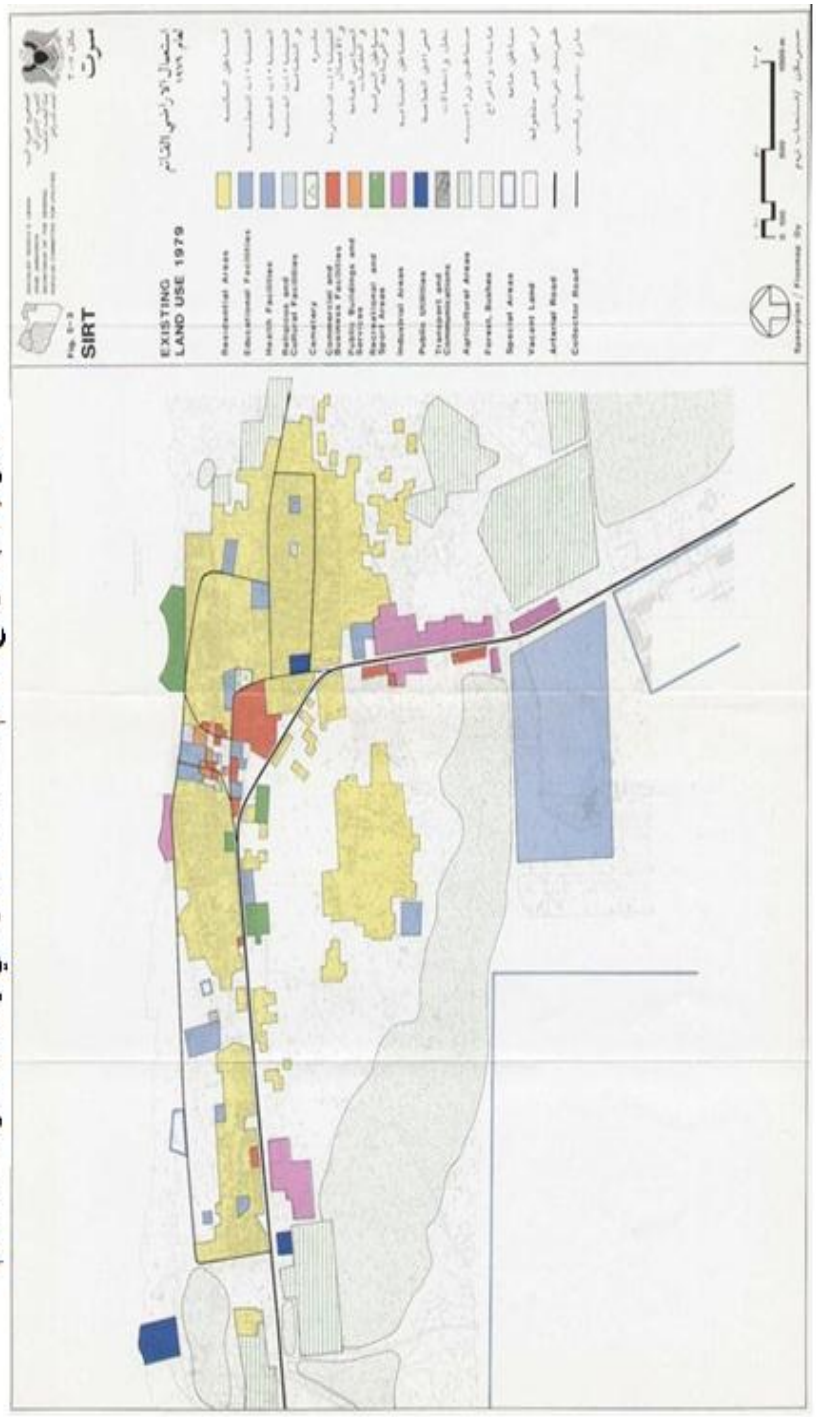

شكل (13) الوضع القائم لاستعمالات الاراضي في مدينة سرت 1979م

من خلال الشكل (13) يتضح ان المدينة كانت تتركز على الساحل البحري وتبلغ المساحة الحضرية حوالى 537 هكتار تتوزع فيها الخدمات التجارية والتعليمية والصحية والدينية والترفيهية بالإضافة الى المساحات السكنية المتمثلة في الاحياء والمجاورات السكنية يتخلل ذلك الطرق الرئيسية والفرعية.

2.10. مخطط الجيل الثاني:

قامت شركة سبيربلان وفنماب بإعداد المخطط الشامل لمدينة سرت، وتم تطبيق جزء من المخطط من قبل مكتب العمارة للاستشارات الهندسية في التسعينات، ولقد تم إعداد المخطط الحضري لاستيعاب الزيادة السكانية إلى سنة 2000م، والشكل (14) التالي يوضح لنا توزيع الخدمات والاستعمالات للمرحلة التخطيطية بما يعرف بمخطط الجيل الثاني.

الجدول (6) المساحات الحضرية بالمخطط.

مساحة الاراضي الاضافية لسرت (2000)		
أستعمال الاراضي	أجمالي المساحة (هكتار)	مساحة التنمية ٪
منطقة سكنية		
كثافة منخفضة س ـ 1	192.5	15.4
كثافة منخفضة ـ متوسطة س ـ 2	326.2	26.2
كثافة متوسطة س ـ 3	48.4	3.9
المجموع الفرعي للمناطق السكنية (1)	567.1	45.5
مركز المدينة	37.9	3.0
المرافق التعليمية	75.2	6.0
المرافق الصحية	97.1	7.8
المرافق الدينية والثقافية	4.7	0.4
المرافق التجارية	15.2	1.2
المرافق الادارية	7.6	0.6
المرافق الترفيهية	152.8	12.3
الصناعة / التخزين	104.9	8.4
المرافق	14.4	1.2
المواصلات	170.2	13.6
المجموع الفرعي لمناطق التنمية	1247.1	100.0
الغطاء النباتي	89.1	
الزراعة	21.2	
أجمالي منطقة المخطط الشامل	1357.4	

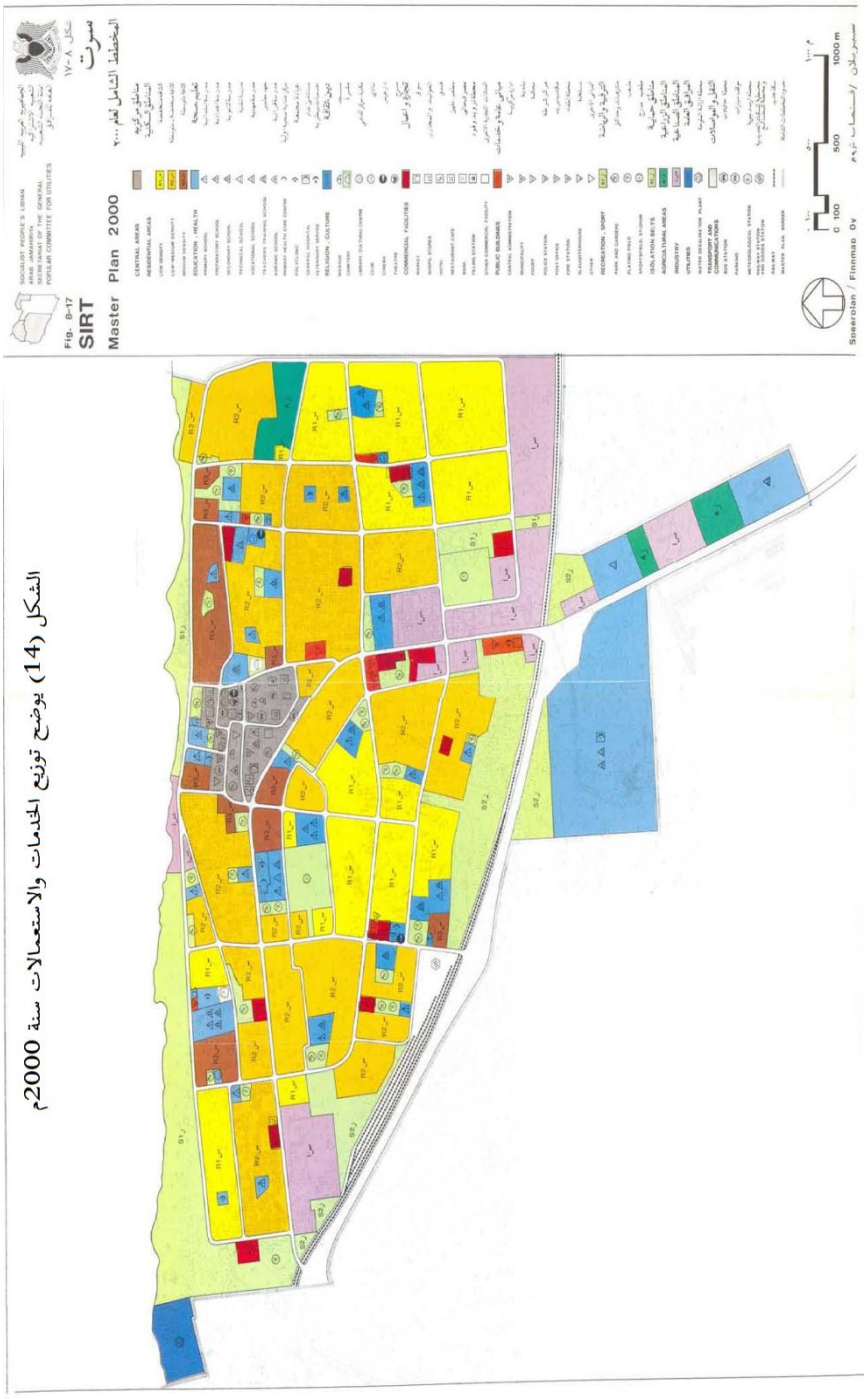

الشكل (14) يوضح توزيع الخدمات والاستعمالات سنة 2000م

11. النمو العشوائي:

شهدت بلادنا في الفترة الأخيرة نمواً عشوائياً خارج المخططات الحضرية في اغلبية المدن الكبيرة والمتوسطة وخاصة في طرابلس وبنغازي والجدول (7) والشكل (16) يوضح لنا حجم المشكلة تم فيها حساب المساحة بشكل تقديري وبما أنَّ الدراسة الحالية حول مدينة سرت يتضح لنا من خلال الأشكل (17، 18، 19) إن النمو العشوائي بشكل مبعثر في مساحات كبيرة غرب وادى جارف و جنوب المباني الإدارية والحى السكنى الأفريقي، ويستمر على الطريق الساحلي بالإضافة إلى بدأت ملامح البناء في المزارع التي تقع شرق المدينة .

الجدول (7) الوضع القائم استعمالات الأراضي 1980 و2017م

مخطط استعمالات الأراضي 2000 لمدينة طرابلس وبنغازي.

	1980	2000	2017	الفرق بين 2017 ومخطط 2000
طرابلس	9923	16442	31758	15316
بنغازي	4096	8885	12655	3770
سرت	537	1357	6000	4643

المصدر: شركة دوكسيادس، 1965م.

الشكل (16) الوضع القائم استعمالات الأراضي 1908 و2017م

ومخطط استعمالات الأراضي 2000 لمدينة طرابلس بنغازي

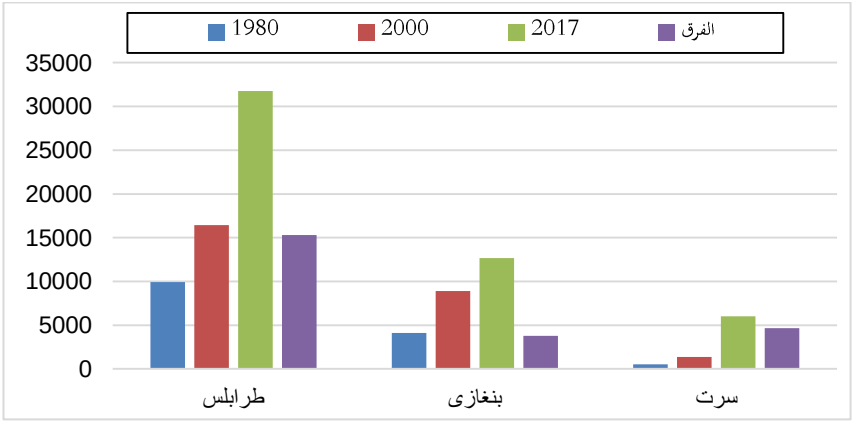

من خلال الجدول والشكل السابقين، يتضح لنا حجم النمو العشوائي الذى يصل في مدينة طرابلس عمَّا يقارب نفس مساحة المخطط 2000، ويصل في مدينة بنغازي إلى ثلث مساحة المخطط، ومدينة سرت العشوائي مبعثر يفوق بالنسبة عن بنغازي وطرابلس

ليس بهذا يكون أكثر منهم لكن بطريقة منتشرة ولهذا الأمر الذى يحتاج إلى معالجة مختلفة، هل تكون مدينة متصلة أو تكون مدينة مركزية وتحيط بها عدة مجاورات سكنية، وبصفة عامة ممكن القول أنَّ هذا مؤشر خطير يتطلب الأمر إعادة النظر في العديد من المناهج الإدارية والقانونية والفنية.

ومن خلال الاطلاع على صور الأقمار الصناعية – الشكل (17) (18) (19) – تتضح مدى التوسع الحضري المتماثل بشكل عشوائي، وهنا نحاول وضع المقارنة بين المدن الثلاثة من حيث مدى الانتشار العشوائي:

الشكل (17) صورة القمر الصناعي جوجل ارث (5-12-2017) لمدينة طرابلس.

الشكل (18) صورة القمر الصناعي جوجل ارث (2017-12-5) لمدينة بنغازي.

الشكل (19) صورة القمر الصناعي جوجل ارث (2017-12-5) لمدينة سرت.

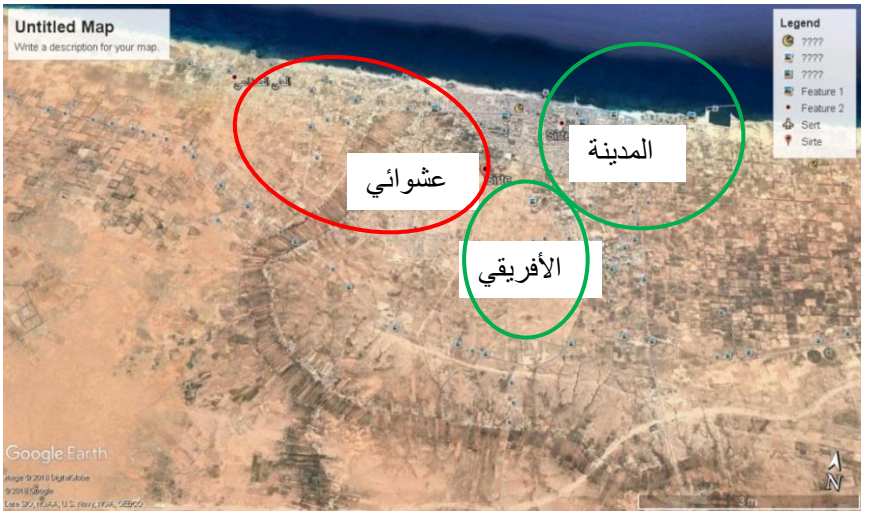

من خلال صورة القمر الصناعي لمدينة سرت يتضح لنا مدى حجم منطقة الانتشار العشوائي التي يشار إليها باللون الأحمر مع المنطقة المنتظمة الذى يشار إليها باللون الأخضر، وهذا يعنى أن توزيع البناء العشوائي والأراضي التي يتم تجهيزها لأعداد المقسمات العشوائية التي تفتقر للخدمات الأساسية المتمثلة في التعليمية والصحية وعدم مراعاة أن

تكون المخططات تدريجية من الحي السكني إلى المجاورة السكنية للوصول إلى المجموعة السكنية.

النمو العشوائي هو البناء خارج المخطط والمخالف للقوانين واللوائح المعمول بها، وتعتبر معظم المساكن أو المراكز الحضرية التي شيدت عبارة عن مباني ذات حالة صحية ممتازة ومبنية بالطرق الإنشائية الحديثة، وهذا يعد ظاهرة مخالفة عن بقية بلدان العالم، وينمو في أشكال مختلفة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الصورة التالية:

الشكل (20) صور من جوجل ارث (5-12-2017) لمدينتين بنغازي وطرابلس.

1.11. تقسيم البناء العشوائي:

- مقسمات عبارة عن مجموعة أو مجاورة سكنية معمولها بطريقة تراعى فيها الملكية والاستفادة أكثر شيء من المساحات واغلبية المواقع تكاد تكون جميعها لا تتوفر فيها الخدمات ولا تنطبق عليها المعايير التخطيطية المعتمدة.
- البناء على طول الطرق الرئيسية والزراعية بشكل شريطي مستمر والاغلبية لا يوجد فيها حرم الطرق وتسبب في الاختناق والازدحام المروري.

- البناء بشكل فردى في الأراضي الزراعية، ويزداد البناء بجوار بعض حتى تتكون احياء سكنية عشوائية تعتمد فيها بشكل كبير على الممرات والمسارات القديمة للوصول وتغذية المساكن بالإضافة الى انتشار المخازن بجميع انواعها.

2.11. المشاكل المتوقعة والتي سوف تعاني منها المدن في المستقبل:

- النقص في الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والترفيهية.
- مشكلة النقل وازدحام المرور وعدم توفر الطرق ذات المواصفات المطلوبة في تأدية الخدمة.
- الصعوبة في توفير مخططات تنفيذية لعمل البنية التحتية تتوفر فيها الشوط المنطقية والعلمية.
- تبعثر التجمعات العشوائية بشكل يصعب تحديد الامكان والتوسعات الحضرية مما يخلق نوع من الفضاء التخطيطية.

12. الاضرار العمرانية من الحرب على مدينة سرت:

شهدت المدينة منذ 2011 ميلادي اضرار جسيمة نتيجة الى الحرب الذى نشبت في سنة 2011 ميلادي والحرب الذى أقيمت سنة 2016 ميلادي نتج عن هذه الحروب عدة اضرار مادية ومعنوية وسوف نتطرق في هذا البند الى الاضرار والمعالجات العمرانية من الناحية التخطيطية

الشكل (21) يوضح حجم الدمار بالمدينة.

من خلال الصور الجوية الموضحة في الشكل رقم (21) يتضح لنا مدى حجم الدمار الذى لحق بالمباني من تدمير شامل ان هذه المباني تحتاج منها إلى:

- إزالة وهذا يعنى إزالة المبنى ووضع حلول للسكان من حيث توفير بديل او التعويض او إعادة البناء في نفس الموقع.
- الترميم والمعالجة وهذا يعنى ان بعض المباني تحتاج الى صيانة ومعالجات انشائية لإعادة تأهيل المبنى من جديد ويصبح صالح للعمل .

وفى كلتا الحالتين تعتبر هذه إعادة تأهيل ومعالجة ولكن جرت العادة في مثل هذه الحالات للمدن التي مرت عليها الحروب يتم فيها إعادة النظر بالاستعمالات واذا رات الجهات صاحبة القرار في إعادة النظر بتغيير بعض الاستعمالات التي تعرضت الى تدمير شامل الامر الذى يتطلب دراسة تخطيطية وهذا يلتزم بينا الامر الى اختيار مرحلة او عدة مراحل من الدراسات التخطيطية التي تم ذكرها في الدراسات النظرية وغالبا ما تكون في الدراسات الحضرية ما بين المخططات التفصيلية والتصميم الحضري وهذا ما يطلق عليه الاحلال.

13. النتائج:

اعتمدت هذه الدراسة على التدرج في المنهجية العلمية والتخطيطية لاستعراض بعض الوقائع التي يمكن من خلالها تقديم الاستنتاجات التالية:-

1. أنَّ الموقع الطبيعي لمدينة سرت على الساحل الليبي وكونها حلقة وصل بين الشرق والغرب والساحل والصحراء وقربها من الموانئ والحقول النفطية يجعل منها مركزاً حضرياً ذو عامل جذب سكنى .
2. أنَّ المقومات الطبيعية والبشرية للمدينة من توفر الميناء التجاري، ومطار القرضابية المدني، ومياه النهر الصناعي، والسهول الخضراء الزراعية والمراعي للثروة الحيوانية، والشواطئ البحرية لصيد الأسماك، والمقومات السياحية تجعل من المدينة عامل جذب سكنى.
3. تشهد المدينة نمواً عشوائياً بشكل مبعثر ومنتشر مما يؤثر على المظهر الحضري للمدينة، حيث بلغ محيط المناطق العشوائية بما يزيد عن 4000 هكتار.

4. شهدت المدينة عدة حروب مما سبب في دمار بعض الأحياء السكنية والمباني التعليمية والصحية والثقافية،كما أدت إلى الهجرة السكانية من المدينة.
5. بلغت مساحة المخطط الحضري لمدينة سرت ما يقارب عن 1247 هكتار، وعدد سكان المدينة لسنة 2012 147.000نسمة بمعنى إذا كان كل شخص مخصص له ما يقارب عن 160 متر مربع من الطبيعي تكون المساحة الحضرية تصل 2352 هكتار، من خلال هذا يتضح لنا مدى العجز المفترض الذى يجب أن توفر له مساحات حضرية، هذا في حالة تكون مدينة متصلة بدون المساحات الخاصة والفراغات التي تكون من الطبيعي موجودة داخل المدن.

14. التوصيات:

1. العمل على تطوير المقومات الطبيعية والبشرية المتوفرة لدى المدينة وتنميتها أفقياً وراسياً؛ ليجعل منها ذلك مركزاً إقليمياً، يعمل على تحقيق متغير مهم وهو الجذب السكاني لمحاولة تعبئة الفراغ الموجود في المنطقة الوسطى.
2. العمل على إعداد المخططات الحضرية المناسبة للمدينة مع مراعاة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية؛ لمعالجة النمو العشوائي والمشهد الحضري.
3. العمل على ترميم المباني التي تحتاج إلى معالجة بالطرق الانشائية الحديثة وصيانتها، وإعادة بناء المباني المزالة ومحاولة استعمال العمارة الحديثة في إعادة الانشاء.
4. العمل على إعداد الدراسات التخطيطية المناسبة في حالة رأت الجهات ذات الاختصاص في إعادة استعمال أو تصنيف أو تغير وظيفة لمنطقة ما من المخطط للتطوير والتنمية المكانية.

15. الخلاصة:

إنَّ العملية التخطيطية هي عبارة عن علاقة وصفية كمية فكرية إبداعية، يتركز فيها عامل الخبرة بدور كبير يمكن ترجمته في المنهجية العلمية البحثية التي بدورها سوف يكون لها دور أكبر في الانعكاس الإيجابي على العمل التخطيطي.

16. المراجع:

1. مصلحة التخطيط العمراني وبرنامج الأمم المتحدة للهابيتات، السياسة الوطنية المكانية 2006-2030 م.
2. مصلحة التخطيط العمراني، قانون رقم 3 لسنة 2001 م.
3. https://ar.wikipedia.org
4. http://www.massira.jo
5. دكتور سعد القزيرى ليبيا /دراسة في الجغرافيا ،الدار للنشر والتوزيع والاعلان.
6. دكتور أحمد علي إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة والنشر والتوزيع.
7. المرافق، المخطط الطبيعي الوطني طويل المدى وبرنامج الأمم المتحدة للهابيتات 1981-2000 م.
8. المرافق، التقرير النهائي المخطط الشامل2000 لمدينة طرابلس، بولسيرافيس.
9. المرافق، التقرير النهائي المخطط الشامل2000 لمدينة بنغازي، دوكسيادس.
10. المكتب الوطني الاستشاري، التقرير الوضع القائم 2006 لمديته طرابلس الكبرى.
11. صور الأقمار الصناعية جوجل إرث .